

إحراج الأمبراطورية

إيان بوروم

أستاذ علوم حقوق الانسان بكلية بارد

عليهم، قد يؤدي بسهولة إلى اندلاع أعمال عنف. إلا أن التصورات الخاصة «بأسلمة» أوروبا بعيدة كل البعد عن الواقع، فنحن الآن لا نعيش من جديد المشهد الذي عاشته أوروبا في العام 1938.

ما السبب إذاً وراء الانزعاج الشديد إزاء الاسترضاء الأوروبي، وخاصة بين المحافظين الجدد؟ ولماذا هذه المقارنة الساذجة بين الإسلام الثوري وبين النازية؟

إن الدفاع عن إسرائيل ضد أعدائها من الإسلاميين، قد يشكل في الواقع عاملاً مهماً في الذعر الحالي الذي تقوم عليه نظرية «الحرب ضد الإرهاب».

ومع ذلك، فإن اللغة الخطابية الإسلامية التي يتبناها أحمدى نجاد من بين آخرين، مصممة عمداً لتحريك ذكريات المحرقة. وعلى هذا فربما كان تفسير الخوف الذي استبد ببعض المفكرين الغربيين أسهل من تفسير ثقتهم غير العادية، بل والمتملقة أحياناً، في حكومة الولايات المتحدة، باعتبارها منقذاً للعالم بالقوة.

قد يكون تفسير هذه الثقة الغامضة كامناً في مكان آخر. لقد برز العديد من المحافظين

حسين، الذي لا نستطيع أن نزعم أنه كان من الإسلاميين، والرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد، وهو إسلامي بالفعل، بأنهما من الخلفاء الطبيعيين للنازي الألماني أدولف هتلر. كما يُنظر إلى الضعف الأوروبي، ناهيك عن «خيانة» كتابها الليبراليين، التي مهدت الطريق أمام غزو إسلامي لأوروبا، باعتباره محاكاة رهيبية لمحاولات استرضاء التهديد النازي في الماضي.

مما لا شك فيه، أن الإسلام الثوري خطير ودموي. إلا أن تشبيهه بالرايخ الثالث، على الرغم من فعالية ذلك التشبيه كوسيلة لإدانة كل من لا يتفق معنا في وجهات النظر، هو في الحقيقة تشبيه غير سليم. فلا أحد يرى جيوشاً إسلامية تعد العدة للزحف على أوروبا. الحقيقة أن أغلب ضحايا الإسلام الثوري يعيشون في الشرق الأوسط، وليس في أوروبا. كما أن أحمدى نجاد، على الرغم من لغته الخطابية البغيضة، لا يملك ولو قدراً ضئيلاً من القوة التي كان يتمتع بها هتلر.

إن رفض العديد من المسلمين الاندماج في المجتمعات الغربية، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة بينهم وسهولة تأثير الدعاية الثورية

والحقيقة أن العديد من المفكرين اليهود البارزين في أوروبا والولايات المتحدة. وأغلبهم كانت لهم ميول يسارية في الماضي. يتعاطفون مع فكرة استخدام القوة الأميركية المسلحة في دعم قضية حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم، وقد يكون هذا التعاطف مستمداً من نفس المصدر. إن استخدام أي قوة يعد أمراً مبرراً، ما دام في سبيل تجنب حدوث محرقة أخرى، وهؤلاء الذين يتهربون من واجبه في دعم مثل هذه القوة ليسوا أكثر من شركاء في الشر.

لو لم تكن ذكريات استرضاء النظام النازي، وما تبع ذلك من إبادة عرقية، تستحوذ على أفكارنا على هذا النحو، فلربما كان من المحتمل ألا ينشغل الناس بحقوق الإنسان كما يفعلون اليوم. ومما لا شك فيه، أن كل من يعملون في مجال حماية حقوق الآخرين، يستحضرون في أذهانهم الأحوال التي ارتكبتها الرايخ الثالث كمبرر للتدخل المسلح الأنجلو أميركي.

إلا أن مصطلح «الفاشية الإسلامية» لم يبتكر بلا سبب. فهذا المصطلح يدعونا إلى النظر إلى جزء كبير من العالم الإسلامي باعتباره امتداداً طبيعياً للنازية. فكثيراً ما يوصف صدام

العرب يرفعون حرارة الأرض

هانز فيرنر سن

أستاذ علوم الاقتصاد والتمويل في جامعة ميونخ ورئيس معهد Ifo للبحوث الاقتصادية

تقليص إنتاجهم.

وإذا ما أصر الشيوخ على الاستمرار في عمليات الاستخراج وفقاً لمخططاتهم، ودون الالتفات إلى القيود التي تقرها مجموعة الثماني، فلسوف تنخفض أسعار الوقود إلى الحد الذي سيثجع المزيد من الاستهلاك بين الدول غير المشاركة، بحيث يصبح صافي التأثير على إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في النهاية صفراً.

ولكن، هل يوافق شيوخ النفط على تخفيض إنتاجهم من الوقود الحفري؟

الحقيقة، أن الشيوخ سوف يدركون أن المخاوف المرتبطة بتغير المناخ، سوف تتزايد بمرور الوقت.

وهذا يعني أنهم سوف يبادرون إلى زيادة سرعة الإنتاج بدلاً من تخفيضه، وذلك حتى يتجنبوا بيع نقطهم في وقت حيث

في تلووث الغلاف الجوي لكوكب الأرض. فضلاً عن ذلك، فقد أحجم شيوخ النفط والمنتجون الآخرون للوقود الحفري، والذين يتحكمون في النهاية في كمية الكربون المنبعثة إلى الغلاف الجوي، عن المشاركة في هذه التسوية. وإذا لم تنضم أكبر الدول المستهلكة والمنتجة إلى الاتفاق على تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، فقد يكون ذلك الاتفاق بلا قيمة.

لن تؤدي التضحيات التي ستبذلها الدول المشاركة إلى تخفيف مشكلة ثاني أكسيد الكربون، إلا إذا أسفرت القيود التي ستفرضها هذه الدول على استخدامها للوقود الحفري عن بقاء بعض موارد الوقود الحفري التي امتنعت عن استخدامها تحت الأرض. ولا بد وأن تسعى هذه الدول إلى حث شيوخ النفط ومنتجي الوقود الحفري الآخرين على

أحرزت المستشار الألمانية أنجيلا ميركيل نجاحاً دبلوماسياً كبيراً، بعد أن تمكنت من حمل الدول الأعضاء في مجموعة الثماني على الموافقة على تسوية قد تساعد في إنقاذ العالم من أشد أشكال الخراب والدمار، نتيجة للاحتباس الحراري لحو الكرة الأرضية. وبموجب هذه التسوية وعد زعماء أغني ثماني دول في العالم بالتفكير الجدي في تقليص معدلات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون إلى النصف، بحلول العام 2050.

إلا أن العديد من الدول التي تمثل أهمية كبرى في هذا الشأن، لم تشارك في التسوية. فبينما وافقت الصين، والهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والمكسيك على التسوية، إلا أن العديد من البلدان، بما فيها النور الآسيوية وأغلب الدول الأوروبية، لم توافق عليها، وذلك على الرغم من إسهامها الضخم

الحماقات في فلسطين

جيفري ساش

أستاذ علوم الاقتصاد ومدير معهد الأرض بجامعة كولومبيا. تعرضت السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط إلى نكسة كبرى أخرى هذا الشهر، حين نجحت حماس، وحكومتها الفلسطينية التي حاولت الولايات المتحدة عزلها، في سحق فتح المنافسة لها في غزة. وفي رد على هذا، سارعت إسرائيل إلى إحكام إغلاق حدود غزة، الأمر الذي جعل الحياة أشد بشاعة في ذلك المكان الذي دمره العنف والفقر واليأس. إنه لمن الأهمية بمكان أن نتعرف على مصدر الإخفاق الأميركي، الذي أصبح مستمراً على نحو لا ينقطع، بحيث أصبح السلام بين إسرائيل وفلسطين أكثر صعوبة من أي وقت مضى. تكمن جذور الفشل في اعتقاد، حكومتي الولايات المتحدة وإسرائيل في قدرة القوة العسكرية والقمع المالي، على قيادة الطريق إلى السلام وفقاً لشروط الولايات المتحدة وإسرائيل، بدلاً من قبول التسوية، وفقاً للشروط التي قبل بها الشرق الأوسط، وبقية العالم، وأغلب الإسرائيليين والفلسطينيين، منذ أمد بعيد.

كان الرفض المتكرر من الجانبين سبباً في تقيؤ الجهد الرامية إلى تنفيذ هذه التسوية على أرض الواقع. ومنذ بداية السبعينيات، أخذ المستوطنون الإسرائيليون والقوميون الإسرائيليون المتشددون في دفع إسرائيل إلى انتهاج سياسة مدمرة تتلخص في إنشاء وتوسيع المستوطنات على الأراضي العربية في الضفة الغربية، في مخالفة لأي منطوق مقبول، وانتهاك لكافة أعراف الدبلوماسية الدولية. ومنذ ذلك الوقت، كانت تلك السياسة سبباً في إعاقة السلام، وتمهيد المسرح لعقود من إراقة الدماء.

كانت آخر الكوارث قد حلت حين دعا الرئيس جورج دبليو بوش إلى التحول الديمقراطي الفلسطيني في العام 2004، ثم بعد ذلك رفض الاعتراف بالعملية الديمقراطية التي شهدتها فلسطين. فقد فازت حماس، الحركة المتطرفة، بالانتخابات الفلسطينية في شهر يناير/كانون الثاني، على الرغم من التدخلات الفاضحة قبل الانتخابات من جانب الولايات المتحدة لصالح فتح، والتي ساعدت في النهاية في دعم شرعية حماس.

بعد فوز حماس، سارعت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى بذل كافة الجهود الممكنة بهدف قطع التمويل عن الحكومة المنتخبة حديثاً، بما في ذلك تحويل إسرائيل للعائدات الفلسطينية من الجمارك، والتي تحصلها إسرائيل باعتبارها السلطة المحتلة المسيطرة على الحدود. وبدلاً من التصرف بأسلوب عملي، والتعامل مع حماس التي أصبحت في الحكم على أساس تصرفاتها إزاء إسرائيل، بادرت الولايات المتحدة وإسرائيل منذ البداية بمطالبة حماس بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود كشرط مسبق للسماح بعودة التدفقات المالية من جديد.

لقد توهمت الولايات المتحدة وإسرائيل القدرة على إرغام حماس على الخضوع والاستسلام، حتى قبل أن تبدأ المفاوضات مع الحكومة الجديدة. وكان ذلك نتاجاً للغطرسة والإيمان بأن القوة البهيمة والتهديدات، وليس المفاوضات الفعلية، تشكل السبيل الأوضح إلى الحل.

وبطبيعة الحال كانت النتائج متوقعة، رغم إعراب الولايات المتحدة وإسرائيل عن صدمتهما إزاء التطورات الأخيرة. لقد أدت الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة وإسرائيل إلى تقيؤ قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى المياه، والأغذية، والأدوية، والسلامة البدنية، وخاصة في غزة المكتظة بالسكان. ورغم انسحاب إسرائيل قبل ذلك من غزة، إلا أن سيطرتها الكاملة على الحدود، والبنية الأساسية، ووسائل النقل، وجني الضرائب والرسوم الجمركية، فضلاً عن غاراتها العسكرية رداً على القذائف التي تطلق من غزة على إسرائيل، ثم قتل وأسْر كبار مسؤولي حماس، كل ذلك أدى إلى انزلاق الفلسطينيين هناك إلى حالة من اليأس والإحباط.

لقد أصبحت غزة الآن تحت سيطرة حماس، أما الضفة الغربية، فقد لا تكون تحت سيطرة أي جهة. كما أكدت إسرائيل اعترافها بممارسة المزيد من الضغوط على غزة، وكأنها قادرة على سحق سكانها وإرغامهم على الإنذاع والاستسلام. إلا أن الأسلحة متوفرة بكثرة في غزة، والشباب هناك مستعدون للموت، وليس الخضوع أو الاستسلام.

للأسف، لم يعد هناك سوى حل واحد ممكن، استناداً إلى التسوية الحقيقية وليس فرض القرارات أحادية الجانب. فليس بوسع أي قدر من المكائد والدسائس والخطط من قبل أي قوى خارجية أو داخلية أن تفرض التسوية. بل يتعين على إسرائيل وفلسطين أن يتوصلا إلى اتفاق قائم على الاعتراف بحقيقة مفادها أنهما يتقاسمان مساحة صغيرة متنازعا عليها.

الجدد من ماضٍ يساري، حيث كان الاعتقاد في الثورة من القمة أمراً شائعاً: «ديمقراطيات شعبية» بالأمس، و«ديمقراطيات ليبرالية» اليوم. وقد تلعب ذكرى تاريخية أخرى دوراً بين اليهود وعدد من الأقليات الأخرى في العالم: ألا وهي ذكرى استمداد الحماية من الدولة الإمبراطورية. فقد كان اليهود النمساويون والمجريون من أشد الرعايا إخلاصاً للإمبراطور النمساوي المجري، لأنه كان يحميهم من عنف الأغلبية من السكان القوميين. واليهود البولنديون والروس، على الأقل حتى بداية العصر الشيوعي، كانوا من الرعايا المخلصين في أكثر الأحوال للدولة الشيوعية، بسبب وعدها لهم (كذباً كما تبين بعد ذلك) بحمايتهم ضد عنف القوميين المعادين للسامية.

لو افترضنا أن وجود عالمنا الغربي الديمقراطي قد أصبح مهدداً حقاً بالدمار، نتيجة لثورة إسلامية، لكان من المنطق ساعتهما أن نسعى بكامل طاقتنا إلى طلب الحماية من الإمبراطورية الأميركية غير الرسمية. ولكن إذا نظرنا إلى مشكلاتنا الحالية بصورة أقل ميلاً إلى الهلع والترويع، فلسوف يتجلى لنا شكل آخر من أشكال «خيانة المفكرين»: ألا وهو ذلك التأييد الأعمى للقوة العسكرية، الحماقة في بعض الأحيان، والتي قد تشن حروباً غير ضرورية، وقد يسقط نتيجة لهذه الحروب عدد من الضحايا، يفوق من كنا نسعى إلى إنقاذهم بشنّها.

تبلغ المخاوف بشأن ثاني أكسيد الكربون ذروتها، وحيث تكون الإجراءات التي تتخذها الدول الموقعة فيما يتصل بتخفيض استهلاكها قد أسفرت بالفعل عن انخفاض أسعار النفط إلي أدنى حد ممكن. وهذا يعني أن السياسات الخضراء سوف تؤدي على نحو لا يخلو من المفارقة إلي التعجيل بتغير المناخ بدلاً من تخفيف آثاره.

ثمة درسان نستطيع أن نخرج بهما من هذه الاعتبارات. الأول أن كل الموثقين لابد من إجلاسهم إلي طاولة المفاوضات وإرغامهم أو حثهم على المشاركة في تقليل التلوث.

الدرس الثاني، والأشد صعوبة، يتلخص في ضرورة إقناع شيوخ النفط ومنتجي الوقود الحفري الآخرين بتأجيل خطط الاستخراج، أو الأفضل من ذلك، عدم استخراج جزء من مواردهم على الإطلاق. والحقيقة أن أفضل سياسة للتعامل مع مشكلة الاحتباس الحراري تتلخص في إبقاء غاز ثاني أكسيد الكربون الذي تحتويه المصادر الحفرية مطموراً في أعماق الأرض...